مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (NO. 135) 2026, pp. 408-425

العوامل المؤثرة في تحويل الاراضي الزراعية الى سكنية في المدن العراقية (قضاء النهروان) منطقة الدراسة

سماح إسماعيل نجم
الجامعة المستنصرية / كلية التربية الأساسية
ghassanjanah@gmail.com
07736247801

مستخلص البحث:
يشهد العراق في العقود الأخيرة توسعاً عمرانياً متسارعاً انعكس بشكل مباشر على البنية المكانية للمدن، إذ تزايدت ظاهرة تحويل الأراضي الزراعية إلى استخدامات سكنية نتيجة لعوامل متعددة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وتشريعية وإدارية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أبرز العوامل المؤثرة في هذا التحويل، مع التركيز على الضغوط السكانية وارتفاع الطلب على السكن، وضعف تطبيق التشريعات الخاصة بحماية الأراضي الزراعية، فضلاً عن الجدوى الاقتصادية التي يحققها مالكو الأراضي من تحويلها إلى وحدات سكنية. كما تسلط الدراسة الضوء على انعكاسات هذه الظاهرة على الأمن الغذائي، واستدامة الموارد الطبيعية، والتوازن البيئي داخل المدن العراقية. وقد اعتمد البحث على منهج تحليلي – وصفي مدعوم بالبيانات الإحصائية والدراسات الميدانية لتحديد طبيعة التداخل بين هذه العوامل ووزنها النسبي في دفع عملية التحويل. وتخلص الدراسة إلى أن ظاهرة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في المدن العراقية تمثل تحدياً استراتيجياً يتطلب سياسات حضرية وزراعية متكاملة للحد من تفاقمها وضمان استدامة التنمية الحضرية والزراعية على حد سواء.

الكلمات المفتاحية:الأراضي الزراعية – التحويل العمراني – السكن – المدن العراقية – الزحف العمراني – الاستدامة الحضرية

1- المقدمـــة :

شهدت المدن العراقية على مدار العقود الماضية تحولاً كبيراً في أنماط استخدامها فقد تزايدت معدلات التحضر بشكل ملحوظ، مع زيادة عدد السكان في المدن الكبرى مثل بغداد والموصل والبصرة. وأدى هذا التوسع السكاني إلى ضغط كبير على الموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي الزراعية. ومن بين أبرز الظواهر التي يمكن ملاحظتها في هذا السياق هو التحوّل الكبير للأراضي الزراعية إلى أراضٍ سكنية في العديد من المناطق. ان التوسع العمراني في العراق يعد من التحديات الكبيرة التي تواجه البلد في العقود الأخيرة. ورغم أن الحاجة إلى السكن قد تزايدت بسبب الزيادة السكانية والهجرة من المناطق الريفية إلى الحضرية، إلا أن التحول غير المنظم للأراضي الزراعية يعد تهديدًا كبيرًا للقطاع الزراعي، الذي يعد أساسًا في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد.

والعراق الذي يواجه تحديات بيئية كبيرة مثل شح المياه، التصحر، وتغير المناخ، قد أصبح في وضع صعب نتيجة لتدهور الأراضي الزراعية بفعل تحويلها إلى أراضٍ سكنية. وقد أدى نقص التخطيط العمراني وضعف الرقابة الحكومية إلى فوضى في استخدام الأراضي، حيث أصبحت الكثير من الأراضي الزراعية المخصصة للزراعة والتحريج تتغير وظائفها لتصبح أراضي سكنية أو تجارية. لا تقتصر العوامل المؤثرة في هذا التحول على الأسباب الاقتصادية فقط، بل تشمل أيضًا جوانب اجتماعية وسياسية. فالزيادة الكبيرة في أعداد السكان في المدن قد أدت إلى ارتفاع في الطلب على

الأراضي السكنية، ما دفع العديد من المواطنين إلى الاستيلاء على الأراضي الزراعية بشكل غير قانوني أو تجاوز حدود مناطق السكن المقررة.

1-1 اهمية البحث :

إن هذه الظاهرة تثير العديد من الأسئلة المتعلقة بكيفية تحقيق التوازن بين الحاجة المتزايدة للمناطق السكنية وبين ضرورة الحفاظ على الأراضي الزراعية التي تعد أحد أعمدة الأمن الغذائي في العراق. من خلال دراسة العوامل المؤثرة في تحويل الأراضي الزراعية إلى سكنية، يهدف هذا البحث إلى تقديم حلول عملية للحد من هذه الظاهرة، مع مراعاة البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي.

2-1 مشكلة البحث :

في العقود الأخيرة، أصبحت قضية التحول العمراني في العراق من أبرز التحديات التي تواجه المدن الكبرى مثل بغداد والبصرة والموصل. و تواجه منطقة النهروان مشكلة واضحة في تحول الأراضي الزراعية إلى سكنية بشكل متزايد خلال السنوات الأخيرة، وهذا التحويل يؤدي إلى فقدان جزء كبير من الأراضي الخصبة ويزيد الضغط على الخدمات العامة مثل المياه والكهرباء والطرق. كما يؤدي التوسع العمراني العشوائي إلى تغييرات في البيئة ونمط حياة السكان، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الأراضي الذي يدفع المزارعين إلى بيع أراضيهم بدل الزراعة. لذلك أصبح من الضروري دراسة العوامل التي تؤدي إلى تحويل الأراضي الزراعية إلى سكنية وفهم تأثيرها على المجتمع والبيئة.

3-1 هدف البحث :

يهدف البحث إلى معرفة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمكانية التي تؤثر في تحويل الأراضي الزراعية إلى سكنية في النهروان، وتحديد نسبة الأراضي المحولة خلال السنوات الأخيرة. كما يهدف البحث إلى تقديم اقتراحات للحفاظ على الأراضي الزراعية وتشجيع الزراعة المستدامة، وتحقيق تخطيط عمراني منظم يقلل من التحويل العشوائي .

4-1 فرضية البحث :

تؤثر السياسات الحكومية والتشريعات المتعلقة بالأراضي الزراعية في تقليص هذا التحول الاقتصادية والاجتماعية (مثل زيادة الطلب على السكن) وهي تلعب دوراً رئيسياً في التحول من الأراضي الزراعية إلى سكنية.إن التحول يؤدي إلى تهديد الأمن الغذائي في العراق.

و معرفة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمكانية التي تؤثر في تحويل الأراضي الزراعية إلى سكنية في النهروان، وتحديد نسبة الأراضي المحولة خلال السنوات الأخيرة. كما يهدف البحث إلى تقديم اقتراحات للحفاظ على الأراضي الزراعية وتشجيع الزراعة المستدامة، وتحقيق تخطيط عمراني منظم يقلل من التحويل العشوائي.

2- الدراسات السابقة

1-2 الدراسات العراقية

1- دراسة حميد مجيد هدو : تبين أن التوسع العمراني في العراق ارتبط في جوهره بالزيادة السكانية السريعة التي لم ترافقها خطط حضرية كافية، الأمر الذي أدى إلى تجاوز حدود المدن على الأراضي الزراعية المجاورة. ويعرض هدو حالة بغداد كمثال رئيس، حيث تحولت مناطق واسعة مثل الدورة والزعفرانية وأطراف الكرخ من أراضٍ زراعية خصبة إلى أحياء سكنية نتيجة الطلب المتزايد على السكن وارتفاع أسعار الأراضي الزراعية مقارنة بدخل المزارعين. وقد أشار الباحث أيضًا إلى أن هذا التحول لم يكن عشوائيًا فحسب، بل ساهمت فيه سياسات حكومية متساهلة مع المستثمرين العقاريين .

2- دراسة سعيد رشيد زكريا فقد ركز في ان التوسع العمراني وأثره على الأراضي الزراعية على دراسة حالة مدينة البصرة، مبينًا أن موقع المدينة على شط العرب جعل الأراضي الزراعية المحيطة بها ذات قيمة عالية سواء للزراعة أو للسكن، غير أن ضعف الرقابة وتراجع الإنتاج الزراعي بسبب الملوحة دفع الكثير من ملاك الأراضي إلى بيعها كمقاسم سكنية. وقد بين زكريا بالأرقام كيف تقلصت الرقعة الزراعية في البصرة خلال عقد واحد بما يقارب 30% نتيجة للزحف العمراني .

3- سهيلة جبار اللامي ركزت على تغير استعمالات الأرض الزراعية في مدينة الكوت ،أن أهم العوامل المؤثرة في هذه الظاهرة تتمثل في ضعف القوانين التي تمنع تحويل الأراضي الزراعية، فضلاً عن إلى ضغط الطلب على السكن بسبب عودة أعداد كبيرة من النازحين إلى المدن بعد عام 2003. وقد أوضحت اللامي أن قرارات البلديات ساعدت على تحويل أجزاء من الأراضي الزراعية إلى مناطق سكنية ضمن المخططات الأساسية، ما يعكس أن التوسع لم يكن نتيجة تجاوزات الأفراد فحسب، بل أيضًا نتيجة قرارات رسمية .

2-2 الدراسات العربية

1- محمد عبد السلام : تناول فيها قضية تراجع الأراضي الزراعية في دول مثل مصر والعراق وسوريا، مؤكدًا أن النمو الحضري السريع يمثل تهديدًا مباشرًا للأمن الغذائي العربي. وأوضح أن العجز عن وضع قوانين صارمة لحماية الأراضي الزراعية أدى إلى فقدان مساحات كبيرة من الأراضي الخصبة، وازدياد الاعتماد على استيراد الغذاء من الخارج، وهو ما يضعف السيادة الاقتصادية لهذه الدول .

2- يوسف عبد العزيز: تداول ظاهرة التوسع العمراني في المدن العربية من زاوية جغرافية، حيث ركز على علاقة هذا التوسع بظهور العشوائيات على أطراف المدن. وأشار إلى أن العراق ومصر يشتركان في ظاهرة التجاوز على الأراضي الزراعية نتيجة ضغط النمو السكاني من جهة، وضعف التخطيط العمراني من جهة أخرى. وأكد أن هذا النمط من التحول يؤدي إلى مشكلات اجتماعية خطيرة، مثل تدهور الخدمات وظهور مناطق غير صالحة للعيش الآمن .

3- محمد الأمين: تداول ظاهرة التحولات العمرانية في الوطن العربي وأثرها على النمو الحضري ومدى تاثيرها على الأراضي الزراعية، موضحًا أن مدن العراق وسوريا شهدت خلال العقود الأخيرة تحولات مشابهة تمثلت في توسع المدن على حساب الزراعة، نتيجة للسياسات الاقتصادية التي شجعت الاستثمار العقاري أكثر من التشجيع على التنمية الزراعية. وبيّن أن المشكلة لا تقتصر على تحويل الأرض، بل تمتد إلى فقدان الهوية الزراعية للمناطق المحيطة بالمدن .

3- المفاهيم الأساسية والعوامل المؤثرة في تحويل الأراضي الزراعية

- تعد الأرض الزراعية من أهم الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها الإنسان منذ نشوء الحضارات الأولى في وادي الرافدين، حيث ارتبط استقرار المجتمعات بمدى وفرة الأراضي الخصبة والمياه. ويُقصد بالأراضي الزراعية تلك المساحات التي تُستغل في إنتاج المحاصيل النباتية وتربية الحيوانات، وتُخضع عادةً لعمليات فنية مثل الحراثة والري والتسميد بهدف تحسين إنتاجيتها. وقد عرفت بأنها "الوعاء الذي يحتضن النشاط الزراعي بكل أنواعه، ويُشكّل قاعدة الأمن الغذائي في أي بلد"[1]

- أما مفهوم **"التحويل"** فيشير إلى عملية تغيير صفة الأرض من الاستخدام الزراعي إلى الاستخدام السكني أو العمراني، سواء بقرارات رسمية أم بممارسات فعلية غير قانونية. هذا التحويل غالباً ما يتم بدافع التوسع الحضري أو الاستثمار العقاري، ويشير مفهوم **"التحويل العمراني"** : هو انعكاس

لضغوط النمو السكاني والاقتصادي على الموارد الطبيعية، وغالباً ما يتم على حساب الأراضي الزراعية" [2]

- **أما التوسع الحضري**: فيعرف بأنه عملية النمو المكاني والسكاني للمدن على حساب المساحات المحيطة بها، حيث تتسع حدود المدينة تدريجياً لتستوعب الزيادة السكانية والنشاطات الاقتصادية. وقد أوضح أن "التوسع الحضري في العراق اتسم بالعشوائية في كثير من الأحيان بسبب ضعف التخطيط العمراني والضغوط السياسية والاجتماعية، مما أدى إلى التهام مساحات واسعة من الأراضي الزراعية حول المدن"[3].

1-3 العوامل المؤثرة في تحويل الأراضي السكنية

اولاً : العوامل الاقتصادية

تشكل العوامل الاقتصادية أبرز المحركات لعملية تحويل الأراضي الزراعية إلى سكنية. فالزراعة في العراق تعاني منذ عقود من ضعف في المردود الاقتصادي، سواء بسبب ارتفاع كلف الإنتاج أو ضعف التسويق الزراعي أو منافسة السلع المستوردة. هذا الضعف جعل الأراضي الزراعية أقل جذباً للمزارعين، في حين أن قيمتها السوقية كأراضٍ سكنية أعلى بكثير. وأن "الفجوة بين العائد الزراعي والعائد العقاري خلقت بيئة مشجعة لتحويل الأراضي الزراعية إلى وحدات سكنية، خصوصاً في أطراف المدن الكبرى مثل بغداد والبصرة" [4].

إضافة إلى ذلك، فإن غياب الدعم الحكومي الكافي للمزارعين، وضعف سياسات الإقراض الزراعي، جعل الكثير من الفلاحين يفضّلون بيع أراضيهم أو تقسيمها إلى قطع سكنية. ويمكن الإشارة إلى أن "التوسع في الاستثمار العقاري خلال العقدين الماضيين أصبح أكثر ربحية من أي نشاط زراعي، وهو ما ساهم في ارتفاع معدلات تحويل الأراضي الزراعية".[5]

ثانياً: العوامل الاجتماعية والسكانية

النمو السكاني في العراق، ولا سيما في المدن الكبرى، يُعد من العوامل الرئيسة في زيادة الطلب على الأراضي السكنية. فقد شهد العراق ارتفاعاً في عدد السكان من حوالي 12 مليون نسمة في ثمانينات القرن الماضي إلى أكثر من 43 مليون نسمة في الوقت الحاضر، وهو ما انعكس على حاجة متزايدة للوحدات السكنية. ومع ضعف الدولة في توفير مجمعات سكنية مخططة، لجأ المواطنون إلى شراء الأراضي الزراعية وتحويلها إلى أحياء سكنية غير رسمية.

كما أن ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن بسبب تردي الخدمات الزراعية وانخفاض العائد المادي من الزراعة ساهمت بشكل كبير في تضخم المدن على حساب المناطق الزراعية. ويشار الى أن "الهجرة الريفية أصبحت من أبرز الظواهر الاجتماعية في العراق بعد عام 2003، وهي مرتبطة بشكل وثيق بزيادة معدلات التجاوز على الأراضي الزراعية وتحويلها إلى سكنية"[6]

ثالثاً : العوامل القانونية والسياسية

ضعف التشريعات وعدم تطبيق القوانين بحزم يُعد عاملاً محورياً في تفشي الظاهرة. فالقوانين العراقية تمنع تحويل الأراضي الزراعية إلى سكنية إلا بقرارات محددة، إلا أن الفساد الإداري وضعف الرقابة سمحا بانتشار هذه الممارسات. أن "التحويل غير القانوني للأراضي الزراعية في العراق يعكس خللاً في منظومة الإدارة المحلية، وضعفاً في سلطة الدولة على ضبط استخدامات الأرض"[7]

كما أن العوامل السياسية لعبت دوراً في تعميق المشكلة، حيث جرى في بعض الأحيان استخدام الأراضي الزراعية كأداة لكسب التأييد الشعبي من خلال التغاضي عن التجاوزات أو تشريع قوانين تُضفي الشرعية على أحياء سكنية أقيمت على أراضٍ زراعية.

رابعاً: العوامل البيئية والطبيعية

تُسهم الظروف البيئية في دفع عملية التحويل، إذ أن تدهور خصوبة الأراضي بسبب الملوحة أو نقص المياه نتيجة شح نهري دجلة والفرات جعل بعض الأراضي غير صالحة للإنتاج الزراعي، مما شجع أصحابها على تحويلها إلى قطع سكنية. ويؤكد عبد الكريم مجيد أن "تدهور الأراضي الزراعية بسبب الملوحة وقلة المياه هو عامل خفي لكنه بالغ التأثير في زيادة معدلات ترك الأرض الزراعية وتحويلها إلى استعمالات أخرى[8]"

4- معدلات تحويل الأراضي الزراعية في المدن العراقية

1- بغداد

في بغداد، شهدت ضواحي المدن الكبرى مثل الدورة، الزعفرانية، والشعلة تحولات كبيرة على حساب الأراضي الزراعية الخصبة المحيطة. هذه المناطق كانت تُستغل لإنتاج الحبوب والخضروات والفواكه، لكن مع ارتفاع الطلب على الإسكان في العاصمة، تحول جزء كبير من هذه الأراضي إلى أحياء سكنية مزدحمة. تشير الدراسات إلى أن معدل تحويل الأراضي الزراعية في أطراف بغداد تجاوز 40٪خلال العقدين الماضيين، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية، أبرزها ارتفاع أسعار الأراضي السكنية مقارنة بالعوائد الزراعية، مع غياب خطط حكومية للإسكان. كما أن الهجرة الداخلية من المحافظات الريفية إلى بغداد ساهمت في زيادة الطلب على الأرض السكنية، ما دفع المستثمرين إلى شراء الأراضي الزراعية وتحويلها الى وحدات سكنية. من الناحية القانونية، فإن ضعف الرقابة على تنفيذ القوانين الزراعية ساهم بشكل مباشر في هذه الظاهرة[1].

2- البصرة

البصرة، باعتبارها مدينة اقتصادية استراتيجية، شهدت تحولًا مماثلاً، خصوصًا في مناطق الشعيبة والكرادة والزبير. هذه المناطق كانت تعتمد على الزراعة المروية من الأهوار والأنهر، ولكن مع نقص المياه وزيادة الملوحة في التربة، أصبح الإنتاج الزراعي غير مجدٍ اقتصاديًا.

أظهرت بيانات وزارة الموارد المائية أن حوالي 35٪من الأراضي الزراعية في ضواحي البصرة تم تحويلها إلى سكنية أو صناعية منذ عام 2000 .وتضاف إلى ذلك العوامل السياسية، حيث استفادت بعض الجهات السياسية والمحلية من منح تراخيص بناء على أراضٍ زراعية بغرض دعم قاعدتها الانتخابية[2].

3- النجف وكربلاء

في محافظتي النجف وكربلاء، شهدت الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن توسعًا سكنيًا سريعًا نتيجة الطلب المرتفع على السكن من الزوار والمقيمين. فقد أظهرت الدراسات المحلية أن مناطق مثل حي الحيرة وضواحي كربلاء شهدت تحويلًا قدره 30-25٪من الأراضي الزراعية خلال العقد الأخير.

تأتي هذه التحولات مدفوعة بالنمو السكاني، وخصوصًا الهجرة الداخلية، إضافة إلى ضعف تطبيق قوانين حماية الأراضي الزراعية. ويشير الباحث علي شاكر إلى أن "التوسع السكني في المدن الدينية مثل النجف وكربلاء جاء على حساب الأراضي الزراعية نتيجة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية"[3].

4-الموصل وكركوك

في شمال العراق، شهدت مدن مثل الموصل وكركوك تحولات متسارعة بعد عام 2003 بسبب النزوح والهجرة الداخلية. الأراضي الزراعية المحيطة بهذه المدن تعرضت لارتفاع كبير في الطلب السكني نتيجة موجات النزوح، وارتفاع أسعار الأراضي في الأسواق. في الموصل، تشير البيانات الميدانية إلى أن حوالي 30٪ من الأراضي الزراعية في الأطراف الغربية والجنوبية تم تحويلها إلى مناطق سكنية، بينما في كركوك، بلغ معدل التحويل حوالي 20٪، هذه التغيرات كانت مدفوعة بالعوامل الاجتماعية والسياسية مع ضعف خطط الرقابة والتنظيم العمراني[4].

من خلال مقارنة المدن العراقية، يتضح أن بغداد والبصرة شهدتا أعلى معدلات تحويل الأراضي الزراعية، وذلك نتيجة التزاوج بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. بينما المدن الدينية مثل النجف وكربلاء شهدت معدلات أقل نسبياً، لكن التحويل فيها كان مرتبطًا بارتفاع الطلب السكني والزوار الدائمين. أما المدن الشمالية مثل الموصل وكركوك، فقد تأثرت بموجات النزوح والهجرة الداخلية، ما أدى إلى تحويل نسبة معتدلة من الأراضي الزراعية، لكن بشكل سريع وغير مخطط[5].

يمكن الاستنتاج من هذه الأمثلة أن ظاهرة تحويل الأراضي الزراعية في العراق ليست متجانسة، وإنما تختلف من مدينة إلى أخرى حسب العوامل المحلية، مثل القوة الاقتصادية للمدينة، السياسات المحلية، توفر المياه، والنمو السكاني. ويؤكد هذا التحليل أن الحلول لا بد أن تكون موجهة ومتكاملة تأخذ في الاعتبار الاختلافات بين المدن والمحافظات.

4-1 الآثار المترتبة على تحويل الأراضي الزراعية إلى سكنية

إنّ عملية تحويل الأراضي الزراعية إلى مناطق سكنية في المدن العراقية لم تكن مجرد إجراء عمراني أو تخطيطي، بل تحولت إلى قضية وطنية مركبة تمس الأمن الغذائي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي للبلاد. إذ أنّ الزراعة في العراق ليست مجرد نشاط اقتصادي ثانوي، وإنما تشكل العمود الفقري للاستقرار الريفي وللأمن المعيشي للمجتمع، وهي في الوقت ذاته عنصر أساسي في هوية المدن والقرى التي نشأت تاريخيًا على ضفاف الأنهار وأراضي السهول الخصبة. وبناءً على ذلك، فإن تحويل تلك الأراضي إلى سكنية لم يؤدِ فقط إلى تقليص الرقعة الخضراء، بل أحدث سلسلة من التداعيات التي طالت البنية السكانية والاقتصادية والبيئية[9].

اولاً : الآثار البيئية والزراعية

يعد البعد البيئي من أخطر ما نتج عن تحويل الأراضي الزراعية إلى سكنية، إذ أدى هذا التحويل إلى انحسار الرقعة المزروعة وانخفاض الإنتاج الزراعي المحلي، مما انعكس مباشرة على الأمن الغذائي للعراق. فخلال العقدين الأخيرين، انخفضت المساحات المزروعة بالحبوب والخضروات بسبب تزايد التوسع العمراني العشوائي، ولا سيما حول المدن الكبيرة مثل بغداد والبصرة وكربلاء. هذا التحول أسهم في زيادة التصحر وتدهور التربة، لأن الأراضي التي تتحول إلى إسكان تفقد خصوبتها الزراعية بشكل نهائي.

كما أن إزالة الغطاء النباتي الزراعي أدّى إلى ارتفاع درجات الحرارة في المدن (ظاهرة الجزر الحرارية)، وزيادة معدلات التلوث الهوائي نتيجة اختفاء الحواجز الخضراء التي كانت تحدّ من تراكم الغبار والأتربة. كذلك، فإن أنظمة الري التقليدية، التي كانت قائمة في تلك الأراضي، فقدت وظيفتها، ما تسبب في سوء تصريف المياه وظهور مشاكل في الصرف الصحي داخل الأحياء السكنية الجديدة التي أُنشئت على أنقاض الحقول. وهذا يعكس غياب التخطيط البيئي المستدام الذي يوازن بين التنمية العمرانية والحفاظ على البيئة الزراعية.

وقد أشارت دراسات ميدانية عراقية إلى أن المساحات الزراعية في ضواحي بغداد لوحدها تقلصت بنسبة تزيد على 40% بين عامي 2003 و2020 نتيجة عمليات التجريف والتحويل إلى أراضٍ سكنية غير نظامية، الأمر الذي ينذر بكارثة بيئية طويلة الأمد إذا لم تُتخذ إجراءات صارمة للحد من الظاهرة[10]

ثانياً : الآثار الاقتصادية والتنموية

على المستوى الاقتصادي، فإن تحويل الأراضي الزراعية إلى سكنية أدى إلى انعكاسات مزدوجة؛ فمن جانب قصير الأمد استفاد بعض الأفراد من بيع الأراضي الزراعية بأسعار عالية تفوق قيمتها الزراعية بأضعاف، وهذا ولّد مكاسب مادية سريعة لعدد محدود من ملاك الأراضي والمضاربين العقاريين. إلا أن هذه المكاسب لم تكن تنموية بل عشوائية، إذ أدت إلى فقدان الدولة لجزء مهم من ناتجها الزراعي المحلي، واضطرت إلى زيادة الاعتماد على استيراد المواد الغذائية من الخارج لتغطية العجز.إن هذا التحول ساهم في جعل الاقتصاد العراقي أكثر هشاشة، لأنه بدلاً من دعم القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة، أصبح رهينة لقطاع العقار غير المنظم. كما أن التحويل أدى إلى ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات بشكل غير متناسب مع القوة الشرائية للمواطنين، مما زاد من معاناة الطبقات الفقيرة والمتوسطة. وفضلاً عنلذلك، فقد حُرم المزارعون الذين كانوا يعتمدون على أراضيهم كمصدر رزق من موردهم الأساسي، واضطر كثير منهم إلى هجر الزراعة والاتجاه إلى أعمال هامشية في المدن، وهو ما أدى إلى اتساع دائرة البطالة المقنعة وزيادة مستويات الفقر في الريف والمدينة معًا.[11] وتشير بعض الإحصاءات إلى أن نسبة الاكتفاء الذاتي من بعض المحاصيل مثل الطماطم والحنطة انخفضت بصورة ملموسة بعد اتساع نطاق تحويل الأراضي الزراعية، إذ أصبحت الأسواق العراقية تعتمد على استيراد هذه المنتجات من دول الجوار مثل إيران وتركيا، وهو ما أضعف السيادة الغذائية للعراق[2].

ثالثاً : الآثار الاجتماعية والعمرانية

لم تقتصر تداعيات الظاهرة على البيئة والاقتصاد فحسب، بل امتدت لتشمل النسيج الاجتماعي والعمراني للمدن العراقية. فقد أدى التوسع العشوائي في المناطق السكنية على حساب الأراضي الزراعية إلى ظهور أحياء غير مخططة تفتقر إلى البنى التحتية الأساسية مثل شبكات الماء والكهرباء والمجاري، مما انعكس سلبًا على نوعية حياة السكان.ومن الناحية الاجتماعية، فإن خسارة الأراضي الزراعية أدت إلى تفكك الروابط التقليدية التي كانت قائمة بين الأسر الزراعية، حيث اضطرت أعداد كبيرة من المزارعين إلى ترك مهنتهم التاريخية والنزوح نحو المدينة. هذا النزوح الريفي ـ الحضري زاد من الضغط السكاني على المدن الكبرى، وولّد مشكلات مثل الاكتظاظ، وارتفاع معدلات الجريمة، وظهور العشوائيات التي تفتقر إلى الأمن والخدمات.إلى جانب ذلك، برزت أزمة في هوية المدينة العراقية التي فقدت تدريجيًا طابعها الزراعي الأخضر، لتتحول إلى تجمعات سكانية متكدسة بلا ملامح حضارية واضحة. وهذا التحول العمراني غير المدروس ساهم في ضعف الانسجام الاجتماعي، إذ تداخلت طبقات اجتماعية مختلفة في مناطق سكنية عشوائية، مما أدى إلى بروز توترات اجتماعية وثقافية.إن هذه التحولات العميقة تهدد مستقبل المدن العراقية، لأنها تضعف قدرتها على تحقيق تنمية حضرية متوازنة وتؤثر سلبًا على الاستقرار الاجتماعي على المدى الطويل.[12]

2-4 التوسع العمراني كعملية ديناميكية

التوسع العمراني ليس عملية ثابتة، بل هو ظاهرة ديناميكية تتأثر بمجموعة متشابكة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. في العراق، تتسم هذه العملية بعدم التوازن بين النمو السكاني

والقدرة على التخطيط العمراني. يشير الباحث سامي عبد الرسول إلى أن "التوسع العمراني في المدن العراقية يتسم بالارتجالية نتيجة عدم قدرة المؤسسات على التنبؤ بالاحتياجات السكانية المستقبلية"[1].
يمكن تحليل هذا التوسع من منظور الديناميات الحضرية، حيث أن كل زيادة في الطلب على الإسكان تولد ضغوطًا على الأراضي الزراعية، مما يؤدي إلى تحويلها بشكل سريع وغير مخطط. هذه العملية تنتج ما يعرف بـ "دوامة التحويل"، حيث يزيد البناء السكني من جاذبية المناطق المحيطة للشراء والاستثمار، فيتسارع التحويل بشكل أكبر.[13]

3-4 تأثير التحولات الديموغرافية على الأراضي الزراعية

النمو السكاني والهجرة الداخلية هما عاملان رئيسيان في ديناميات تحويل الأراضي الزراعية. على الرغم من أن هذه الظاهرة ظهرت منذ عقود، إلا أن الاتجاهات الحديثة تُظهر تحولات نوعية في نمط الاستيطان. ففي الوقت الذي كانت فيه التحويلات سابقًا تركز على الضواحي القريبة من المدن الكبرى، أصبح هناك اليوم توجه نحو المناطق النائية المحاذية للطرق السريعة والمناطق الصناعية الجديدة[2].هذا التغير يعكس تزايد أهمية الموقع الجغرافي والربط بالبنية التحتية في قرارات التحويل.
كما أنه يزيد من تعقيد التخطيط العمراني، إذ يصبح من الصعب على السلطات المحلية توقع مناطق التحويل المستقبلية والتعامل معها بشكل استباقي[14].

1- التحديات الاقتصادية المستقبلية

التحويل المستمر للأراضي الزراعية يطرح تحديات اقتصادية طويلة المدى، أبرزها فقدان قاعدة الإنتاج الزراعي المحلية. هذا الأمر يهدد الأمن الغذائي الوطني ويزيد من الاعتماد على الاستيراد. كما أن ارتفاع أسعار الأراضي السكنية يجعل الاستثمار في الزراعة غير مجدٍ اقتصادياً، ما يعزز دورة التحويل ويجعلها مستمرة[3].
فضلاً عنإلى ذلك، فإن التحويل غير المخطط يزيد من تكاليف الخدمات العامة مثل الطرق والماء والكهرباء والصرف الصحي، ويجعل من الصعب على البلديات تقديم خدمات متكاملة للسكان الجدد. هذه التحديات الاقتصادية تتطلب استراتيجيات استثمارية متوازنة تجمع بين حماية الأراضي الزراعية وتشجيع التطوير العقاري المخطط.

2- التحديات البيئية

التحويل المستمر للأراضي الزراعية يشكل تهديدًا بيئيًا متزايدًا. تدمير الأراضي الزراعية يؤدي إلى فقدان الغطاء النباتي الطبيعي، مما يفاقم ظاهرة التصحر وتدهور التربة، ويؤثر على التنوع البيولوجي المحلي. كما أن البناء على الأراضي الزراعية يقلل من امتصاص مياه الأمطار، ما يزيد من مخاطر الفيضانات في المدن العراقية، خصوصًا مع ازدياد شدة الأمطار الموسمية.
هذا التحدي يستدعي تبني مناهج بيئية شاملة، مثل إنشاء مناطق خضراء مخططة، وتحسين إدارة الموارد المائية، وتطبيق أساليب التخطيط العمراني المستدام التي توازن بين التحويل الزراعي والنمو الحضري.[15]

- النماذج المقترحة لإدارة التحويل

لتقليل الآثار السلبية، يمكن اعتماد نماذج تخطيطية متقدمة، منها:
1. التقسيم المكاني للأراضي :وضع مناطق محمية زراعياً وفق خرائط دقيقة تمنع التحويل العشوائي.
2. التحفيز الاقتصادي للمزارعين :تقديم دعم مالي وتقني للمزارعين للاستمرار في الإنتاج الزراعي بدلاً من بيع الأرض.

3. **التخطيط العمراني الذكي :**استخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية GIS لتوقع مناطق التحويل المستقبلية ووضع خطط مسبقة.
4. تشجيع البناء العمودي :بدلاً من التوسع الأفقي على حساب الأراضي الزراعية، يمكن تشجيع تطوير الأبنية متعددة الطوابق لتلبية الطلب السكني.

هذه النماذج تؤكد أن التحويل يمكن التحكم فيه إذا كانت السياسات متكاملة وتستند إلى بيانات دقيقة وتحليل علمي.[16]

5- منهجية البحث

5-1 منهج البحث

اعتمد البحث منهجًا وصفيًا–تحليليًا مدعومًا بأساليب التحليل المكاني عبر نظم المعلومات الجغرافية، بهدف دراسة العلاقة بين العوامل الاجتماعية–الاقتصادية من جهة، والتغيرات المكانية في استعمالات الأرض الزراعية في منطقة النهروان من جهة أخرى.

وتقوم هذه المنهجية على تحليل متكامل يجمع بين البيانات الكمية والبيانات النوعية

وقد أثبت هذا المنهج فاعليته في الأبحاث الجغرافية المتعلقة بتقييم التغير الأرضي بسبب قدرته على تمثيل الواقع مكانيًا وزمنيًا، وتحويل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية إلى بيانات قابلة للقياس، مما يسهم في تفسير أسباب التحول العمراني في المنطقة بموضوعية.

وكان أثر التغير المكاني على مقارنة ثلاث مراحل زمنية رئيسة (2000، 2010، 2024)، وهي فترات شهدت اختلافًا كبيرًا في التغيرات العمرانية في النهروان. ونلاحظ أن أكثر فترة تحول حدثت بعد 2010 نتيجة ضعف الرقابة وضعف الإنتاج الزراعي.

5-2 منطقة الدراسة وخصائصها المكانية والزراعية

تقع منطقة النهروان جنوب شرق بغداد، وتمثل إحدى مناطق التوسع غير الرسمي المحيطة بالعاصمة. تمتد المنطقة ضمن إحداثيات بين خطي عرض 33.17°–33.12° وخطي طول 44.62°–44.56°، وهي منطقة ذات تضاريس مستوية نسبيًا مع وجود شبكة ري قديمة كانت تعتمد على القنوات الفرعية المتفرعة من نهر ديالى.

وقد شهدت النهروان توسعًا سريعًا للسكن خلال العقدين الماضيين نتيجة عاملين رئيسيين:

- التدهور التدريجي للغطاء النباتي بسبب قلة المياه.
- انخفاض الجدوى الاقتصادية للزراعة.

ولإظهار هذه التغيرات، يوضح الجدول الآتي التوسع العمراني مقابل تقلص الأرض الزراعية:

جدول (1) التغير في المساحات الزراعية والسكنية في النهروان (2000-2024)

نوع الاستعمال	مساحة 2000(كم^2)	مساحة2010 (كم^2)	مساحة2024 (كم^2)	نسبة التغير %
أراضي زراعية	28	18	10	%64-
استعمال سكني	4	11	21	%425+

تظهر البيانات وجود تحوّل جذري من نظام زراعي مستقر إلى نمط سكني متنامٍ بشكل غير مخطط، إذ انخفضت الأراضي الزراعية بمقدار الثلثين تقريبًا، بينما تضاعفت الأراضي السكنية أكثر من أربعة أضعاف. وهذا يشير إلى أن النهروان أصبحت منطقة طاردة لنشاط الزراعة وجاذبة للعمران غير الرسمي.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (NO. 135) 2026, pp. 408-425

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (NO. 135) 2026, pp. 408-425

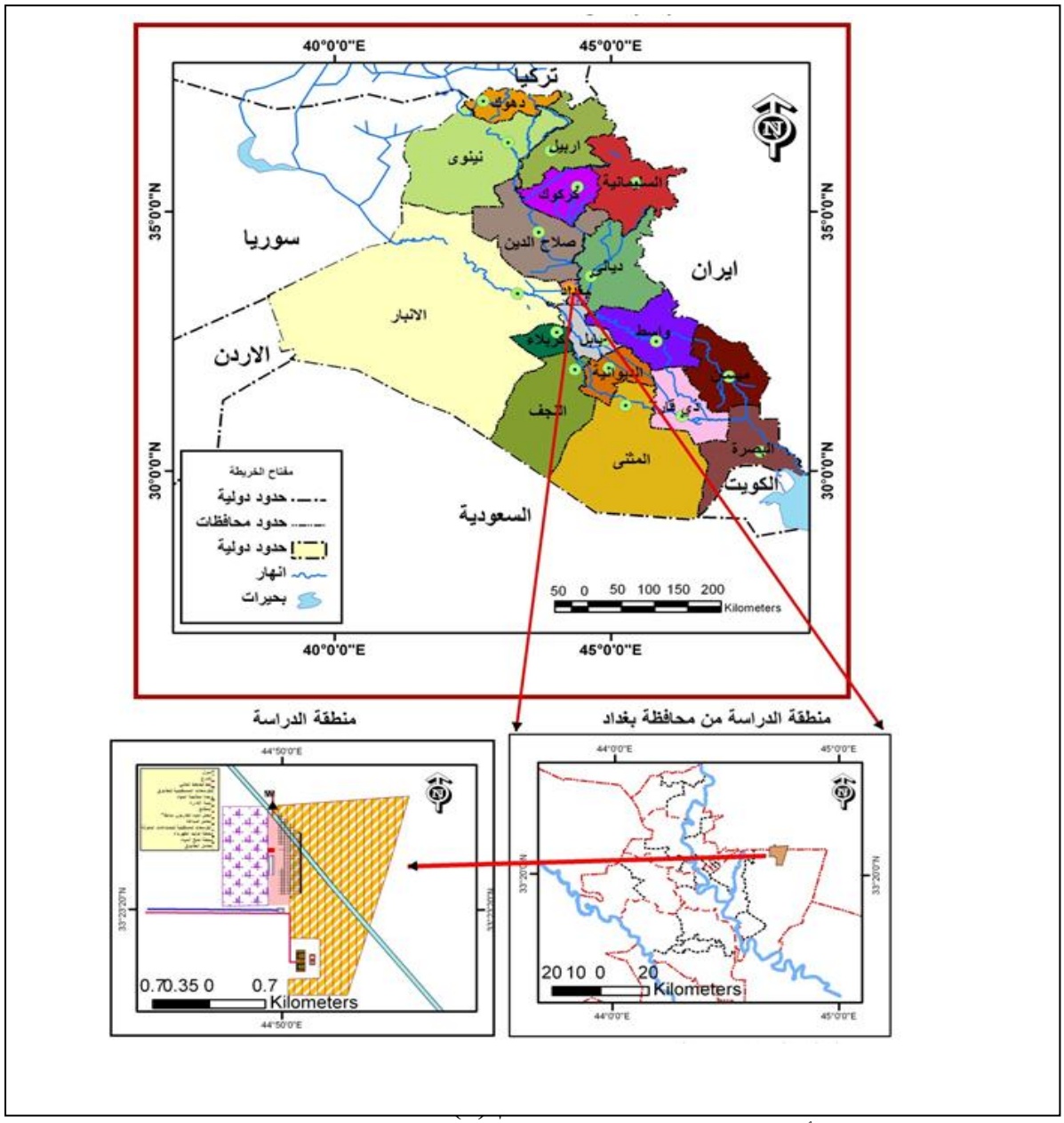

3-5 مصادر البيانات وأدوات جمعها

يستند هذا البحث إلى مزيج متكامل من البيانات النوعية والكمية، إلى جانب البيانات المكانية و تم تقسيم مصادر البيانات إلى أربعة محاور رئيسية: البيانات الميدانية، البيانات الاستشعار عن بعد. تم دمج هذه المصادر بطريقة منهجية تضمن الحصول على صورة شاملة عن طبيعة التحول الحاصل في منطقة النهروان خلال الفترة الزمنية المدروسة بين 2000 و 2024.

تم اختيار 40 قطعة أرض زراعية كعينات دراسة، بحيث تمثل كل قطاع عددًا متوازنًا من القطع المتنوعة: قطع تحولت كليًا، قطع تحولت جزئيًا، وأخرى ما زالت زراعية بالكامل.

بالإضافة إلى ذلك، تم اختيار 20مالك أرض أو مزارع لإجراء مقابلات نوعية نصف موجهة لفهم دوافعهم وراء التحويل، سواء اقتصادية، اجتماعية، أو بيئية. كما تم تقسيم المقابلات بين القطاعات الثلاثة لضمان تمثيل كافة الظروف المكانية المختلفة.

4-5 ادوات جمع البيانات

1- البيانات الميدانية(Primary Data)

تُعد البيانات الميدانية أحد أهم ركائز البحث، إذ تتيح فهمًا مباشرًا للسلوك الاجتماعي والاقتصادي لأصحاب الأراضي والمزارعين والسكان ، تعتمد البيانات الميدانية على زيارة كل قطعة أرض ضمن العينات لتسجيل حالة الأرض بدقة. يتم تدوين ما يلي:

- حالة الأرض: زراعية بالكامل، تحوّل جزئي، أو تحوّل كامل.
- وجود أي مبانٍ جديدة، نشاط بناء، سياج، أو طرق داخل القطعة.
- نوعية التربة، مستوى الرطوبة، وأي مؤشرات على استدامة الزراعة أو توقف النشاط الزراعي.
- قرب القطعة من الطرق والخدمات العامة (مثل الكهرباء والماء)

تُستخدم أدوات عملية مثل **GPS** وشريط القياس لتحديد المساحات الفعلية لكل قطعة، ما يسمح بتحليل دقيق لمساحة الأرض وتحليل العوامل المكانية المرتبطة بالتحويل.

جدول (2) من اعداد الباحثة

القطعة	القطاع	المساحة (كم^2)	حالة التحول	
1	شرقي	1200	جزئي	جزء من الارض تم تحويلها
2	شرقي	900	كامل	تحويل كامل الى سكن
3	غربي	1500	لا	ارض زراعية بالكامل
4	وسط	1100	جزئي	جزء من الارض مزروع - بناء جزئي
5	غربي	1300	لا	استمرار الزراعة التقليدية .

وقد شملت البيانات الميدانية ثلاثة عناصر أساسية:

- الزيارات الحقلية(Field Survey)

تم تنفيذ عدة زيارات ميدانية إلى منطقة النهروان خلال فترة البحث لجمع معلومات واقعية، وتحديد مواقع التحول العمراني، والتقاط إحداثيات دقيقة عبر أجهزة نظام تحديد المواقع.GPS وقد سمحت هذه الزيارات بتوثيق مواقع كانت سابقًا أراضٍ زراعية وتحولت إلى محلات سكنية جديدة، إضافة إلى تسجيل مواقع الأراضي المهجورة أو المتدهورة زراعيًا.

- المقابلات شبه المهيكلة

أُجريت مقابلات مع شريحة متنوعة من أصحاب الأراضي الزراعية، وسكان الوحدات السكنية المنشأة حديثًا، وموظفين من دائرة الزراعة، ومسؤولين محليين.

كانت المقابلات تهدف إلى استخراج الأسباب المباشرة وغير المباشرة وراء التحول الزراعي–السكني.

ان المقابلات مع مالكي الأراضي والمزارعين تهدف إلى فهم دوافع التحويل

- الأسباب الاقتصادية: الربح من بيع الأرض، تكلفة الزراعة، قلة الإنتاج.
- الأسباب الاجتماعية: رغبة الأسرة في السكن، الضغط السكاني، العلاقات الاجتماعية مع المطورين.
- العوامل البيئية: خصوبة التربة، توفر المياه، الانحدار.
- العوامل المكانية: قرب الطرق والخدمات، سهولة الوصول، الموقع بالنسبة للمراكز السكنية.

تم تسجيل اجاباتهم وتحويلها إلى نصوص، ثم تحليلها موضوعيًا (Thematic Analysis) لتحديد العوامل المؤثرة وتصنيفها حسب النوع: اقتصادي، اجتماعي، بيئي، أو مكاني.

جدول (3) توزيع بحسب الفئات السكانية

الفئة	عدد المشاركين	النسبة
مالكو الأراضي	45	%37.5
مزارعين	25	%20.8
سكان سكن حديث	50	%41.7

تُظهر البيانات أن نسبة السكان الذين يسكنون حاليًا أراضي زراعية متحوّلة هي الشريحة الأكبر، مما يعكس اتجاهًا اجتماعيًا واضحًا نحو تفضيل السكن على الزراعة. أمّا المزارعون فتمثل نسبتهم الأقل، ما يدل على تقلص المجتمع الزراعي في النهروان.

جدول (4) العوامل الاقتصادية

العامل الاقتصادي	عدد الملاك	النسبة المئوية	تأثيره على القرار
الربح من الأ{ض	12	%60	مرتفع
تكلفة الزراعة مرتفعة	8	%40	متوسط
قلة الانتاج الزراعي	5	%25	متوسط
الاستثمار في السكن	10	%50	مرتفع

5-5 الجداول التحليلية

بعد جمع البيانات الميدانية والنوعية، يتم إنشاء **عدة جداول تحليلية** لتوضيح العلاقة بين التحولات والعوامل المؤثرة:

جدول (5) تحويل الاراضي الزراعية الى سكنية

القطاع	عدد القطع	تحويل جزئي	تحويل كامل	نسبة التحول الكلي
شرقي	**15**	**5**	**7**	**%80**
وسيط	**12**	**4**	**3**	**%58**
غربي	**13**	**2**	**1**	**%23**
المجموع	**40**	**11**	**11**	**%53**

جدول (6) العوامل الاجتماعية

العامل الاجتماعي	عدد الملاك	النسبة المئوية	الملاحظات
الضغط السكاني	**9**	**%45**	**الطلب على السكن**
رغبة الاسرة في السكن	**6**	**%30**	**البعض يريد منزل**
الشبكات الاجتماعية	**4**	**%20**	**العلاقات تسهل التحويل**
العادات الزراعية	**2**	**%10**	**الاستمرار في الزراعة**

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (NO. 135) 2026, pp. 408-425

جدول (7) العوامل البيئية

العامل	عدد القطع المتأثرة	النسبة المئوية	الملاحظات
قرب الطرق / الخدمات	15	%60	تحولت بالكامل
نوع التربة	10	%40	الاقل خصوبة تتحول أسرع
توفر المياه	12	%48	نقص الري يحفز التحويل
الانحدار	5	%20	الأراضي المنبسطة تتحول اسرع

جدول (8) تحويل الاراضي الزراعية الى سكنية

القطاع	عدد القطع	تحويل جزئي	تحويل كامل	نسبة التحول الكلي
شرقي	15	5	7	%80
وسيط	12	4	3	%58
غربي	13	2	1	%23
المجموع	40	11	11	%53

النتائج :

من خلال تحليل البيانات الأولية (الاستبيان والمقابلات) تبين أن منطقة النهروان شهدت تحولًا ملحوظًا في استخدام الأراضي خلال الفترة 2010–2024.

1. كانت نسبة الأراضي الزراعية التي تحولت إلى سكنية.35% ، المناطق الأكثر تأثرًا بالتحويل: شمال ووسط النهروان، خاصة الأراضي القريبة من الطرق الرئيسية والخدمات العامة.
2. الدافع الأساسي للتحويل :العوامل الاقتصادية (ارتفاع أسعار الأراضي) بنسبة 40.%
3. يتضح أن العامل الاقتصادي هو الأكثر تأثيرًا، يليه القرب من الخدمات، ثم الطلب السكاني، وأخيرًا العوامل الأخرى الأقل تأثيرًا.
4. واتضح ان الأراضي الزراعية فقدت أكثر من ثلث مساحتها خلال عشر سنوات. و المناطق التي شهدت أكبر معدل تحويل تقع بالقرب من الطرق والمرافق الأساسية.
5. ارتفاع أسعار الأراضي:
6. السبب الرئيسي للتحويل، حيث يرى المزارعون أن بيع الأرض بأسعار مرتفعة أفضل من استمرار الزراعة التي تحقق دخلًا محدودًا.
7. الأراضي القريبة من الكهرباء والمياه والطرق أصبحت أكثر جاذبية للسكن، مما أدى إلى زيادة التحويلات في تلك المناطق.
8. النمو السكاني الطبيعي والهجرة من المناطق الريفية إلى النهروان زاد الحاجة للمساكن، خاصة في مناطق شمال ووسط النهروان.
9. العوامل الأخرى (تشريعية وبيئية)
   - ضعف الرقابة على استخدام الأراضي ساهم في التحويل العشوائي.
   - بعض التغيرات التشريعية شجعت التحويل لبعض المناطق دون وضع قيود صارمة.

الخاتمـــة

يُعد موضوع تحويل الأراضي الزراعية إلى سكنية في العراق من القضايا المركّبة التي تمس الأمن الغذائي والتخطيط الحضري والتنمية المستدامة في آنٍ واحد. وقد بيّنت الدراسة التطبيقية أن الظاهرة لم تكن وليدة الصدفة، بل هي نتيجة تراكمية لعوامل اقتصادية واجتماعية وقانونية وتخطيطية تفاعلت فيما بينها لتُحدث تحولًا جذريًا في أنماط استخدام الأرض. فقد تراجعت الرقعة الزراعية بشكل ملحوظ، وتفاقمت مشكلات السكن، ونشأت عشوائيات جديدة على حساب الأراضي الخصبة التي كان يفترض أن تكون مصدرًا رئيسًا للأمن الغذائي الوطني.

ومن خلال تحليل المعطيات الميدانية والخرائط والصور الفضائية، يتضح أن استمرار هذه الظاهرة سيؤدي إلى فقدان مساحات واسعة من الأراضي الزراعية خلال السنوات القادمة، وهو ما يشكل تهديدًا مباشرًا للأمن الغذائي والسيادة الوطنية على الموارد. لذا، فإن التصدي لهذه المشكلة لا بد أن يكون من خلال رؤية استراتيجية متكاملة، تتضمن إصلاح القوانين، وتطوير سياسات الإسكان، ودعم القطاع الزراعي، مع تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الحفاظ على الرقعة الخضراء.

النتائج

- تراجع المساحات الزراعية بشكل ملحوظ في أطراف المدن العراقية (مثل بغداد، كربلاء، بابل) نتيجة الضغوط السكانية والاقتصادية، حيث انخفضت الرقعة الزراعية بنسبة تتراوح بين 30 – 40% خلال العقدين الأخيرين، مما أدى إلى فقدان جزء مهم من الأمن الغذائي المحلي.
- أزمة السكن هي المحرك الأساسي للتحويل، إذ يعاني العراق من عجز يقدّر بملايين الوحدات السكنية، الأمر الذي جعل الأراضي الزراعية القريبة من المدن هدفًا مباشرًا للتوسع العمراني.
- ارتفاع أسعار الأراضي السكنية بالمقارنة مع العائد الزراعي الضعيف دفع المزارعين وأصحاب الأراضي إلى بيعها أو تقسيمها إلى قطع سكنية صغيرة، خصوصًا في المناطق ذات القرب المكاني من مراكز المدن.
- ضعف القوانين والرقابة في منع التجاوز على الأراضي الزراعية، مع وجود ثغرات في التشريعات وتهاون الأجهزة التنفيذية، ما سهّل عمليات التجاوز والتحويل غير الرسمي.
- التوسع العمراني غير المخطط أدى إلى نشوء مناطق عشوائية تفتقر إلى البنى التحتية والخدمات الأساسية، مما عمّق من مشكلات التخطيط الحضري وزاد الضغط على الخدمات العامة.

التوصيات :

- تحديث وتفعيل التشريعات الخاصة بحماية الأراضي الزراعية، مع وضع عقوبات صارمة على التجاوزات وتحويل الأرض الزراعية إلى سكنية بطرق غير قانونية.
- إعداد قاعدة بيانات وطنية بنظام GIS لرصد ومتابعة التغير في استخدامات الأراضي بشكل دوري، واعتمادها كأداة مركزية للتخطيط العمراني والزراعي.
- تخصيص مجمعات سكنية بديلة من خلال سياسات إسكان مدروسة، لتقليل الضغط على الأراضي الزراعية ومنع التجاوز العشوائي.
- دعم المزارعين ماليًا وتقنيًا عبر توفير القروض الزراعية الميسّرة، والأسمدة، والمكننة الحديثة، لتحسين الجدوى الاقتصادية للزراعة مقارنة ببيع الأرض.
- التنسيق بين وزارة الزراعة ووزارة التخطيط والإسكان لضمان تكامل السياسات الزراعية مع سياسات الإسكان، بما يمنع التعارض ويحقق التوازن بين الحاجة للسكن وحماية الرقعة الخضراء.

- إشراك المجتمع المحلي من خلال حملات توعية بأهمية الحفاظ على الأراضي الزراعية في الأمن الغذائي والبيئي، وخلق رأي عام ضاغط للحد من هذه الظاهرة.

المصادر والمراجع :

1. إبراهيم محمد، الجغرافية السكانية، دار الكتب الجامعية، بغداد، 2012.
2. أحمد عبد العزيز، الأسس الجغرافية للزراعة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.
3. الجبوري، محمود عبد الكريم، التوسع الحضري في المدن العراقية: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2018 .
4. حازم عبد الحميد، التوسع العمراني وأثره في الأراضي الزراعية، دار المطبعة الجديدة، القاهرة، 2001.
5. حيدر كريم، التحولات المكانية في مدن وسط العراق بعد عام 2003، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2019.
6. سامي عبد الرسول، جغرافية المدن، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 2010.
7. عبد الجبار عبد الله، اقتصاديات الزراعة في العراق، دار الحكمة للطباعة، بغداد، 2007 .
8. عبد الرزاق الحسني، الإدارة المحلية في العراق، دار الحرية، بغداد، 2009.
9. عبد الكريم مجيد، التدهور البيئي في العراق، دار علاء الدين، بغداد، 2011 .
10. عبدالله فاضل ، جغرافية المدن ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 2004 .
11. علي حسين حسين ، تحويل الاراضي الزراعية في الموصل ، دراسة ماجستير ، جامعة الموصل ، 2011 .
12. علي حسين كاظم، التوسع الحضري وآثاره على الأراضي الزراعية: دراسة في محافظة بابل، رسالة ماجستير، جامعة بابل، 2018.
13. محمد عباس عبدالزهرة ، التحولات العمرانية في بغداد واثرها على الاراضي الزراعية ، دار الشؤون الثقافية ، 2022 .
14. وزارة الزراعة العراقية، واقع الأراضي الزراعية بعد 2003، بغداد، 2021 .
15. الياسري، حسن كاظم، التوسع الحضري في العراق: مشكلات وحلول، النجف: مطبعة الغري الحديثة، 2019.
16. يوسف عبد الواحد، التنمية الزراعية والتحديات الاقتصادية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2015 .

الهوامش

[1] **أحمد عبد العزيز، الأسس الجغرافية للزراعة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص45 .**
[2] **حازم عبد الحميد، التوسع العمراني وأثره في الأراضي الزراعية، دار المطبعة الجديدة، القاهرة، 2001، ص112 .**
[3] **سامي عبد الرسول، جغرافية المدن، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 2010، ص89 .**
[4] **عبد الجبار عبد الله، اقتصاديات الزراعة في العراق، دار الحكمة للطباعة، بغداد، 2007، ص133**
[5] **يوسف عبد الواحد، التنمية الزراعية والتحديات الاقتصادية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2015، ص201**
[6] **إبراهيم محمد، الجغرافية السكانية، دار الكتب الجامعية، بغداد، 2012، ص178**
[7] **عبد الرزاق الحسني، الإدارة المحلية في العراق، دار الحرية، بغداد، 2009، ص221**
[8] **عبد الكريم مجيد، التدهور البيئي في العراق، دار علاء الدين، بغداد، 2011، ص67 .**
[9] **عبدالله فاضل ، جغرافية المدن ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 2004 ، ص118 .**
[10] **علي حسين حسين ، تحويل الاراضي الزراعية في الموصل ، دراسة ماجستير ، جامعة الموصل ، 2011 ، ص 77 .**

[11] حيدر كريم، التحولات المكانية في مدن وسط العراق بعد عام 2003، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2019، ص222.
[12] الجبوري، محمود عبد الكريم، التوسع الحضري في المدن العراقية: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2018، ص 135.
[13] وزارة الزراعة العراقية، واقع الأراضي الزراعية بعد 2003، بغداد، 2021، ص 88.
[14] علي حسين كاظم، التوسع الحضري وآثاره على الأراضي الزراعية: دراسة في محافظة بابل، رسالة ماجستير، جامعة بابل، 2018، ص122.
[15]الياسري، حسن كاظم، التوسع الحضري في العراق: مشكلات وحلول، النجف: مطبعة الغري الحديثة، 2019، ص47.
[16]محمد عباس عبدالزهرة ، التحولات العمرانية في بغداد واثرها على الاراضي الزراعية ، دار الشؤون الثقافية ، 2022 ، ص 72 .

References:

1.Ibrahim Muhammad, Population Geography, Dar Al-Kutub Al-Jami'ah, Baghdad, 2012.
2.Ahmed Abdel Aziz, Geographical Foundations of Agriculture, Dar Al-Ma'rifah Al-Jami'ah, Alexandria, 1998.
3.Al-Jubouri, Mahmoud Abdel Karim, Urban Expansion in Iraqi Cities: An Analytical Study, Master's Thesis, University of Baghdad, 2018.
4.Hazem Abdel Hamid, Urban Expansion and Its Impact on Agricultural Land, Dar Al-Matba'ah Al-Jadida, Cairo, 2001.
5.Haider Karim, Spatial Transformations in Central Iraqi Cities after 2003, Dar Al-Shu'un Al-Thaqafiyah, Baghdad, 2019.
6.Sami Abdel Rasoul, Urban Geography, Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, Baghdad, 2010.
7.Abdul Jabbar Abdullah, Agricultural Economics in Iraq, Dar Al-Hikma for Printing, Baghdad, 2007.
8.Abdul Razzaq Al-Hasani, Local Administration in Iraq, Dar Al-Hurriyah, Baghdad, 2009.
9.Abdul Karim Majeed, Environmental Degradation in Iraq, Dar Aladdin, Baghdad, 2011.
10.Abdullah Fadhel, Urban Geography, Dar Al-Shu'un Al-Thaqafiyah, Baghdad, 2004.
11.Ali Hussein Hussein, Conversion of Agricultural Land in Mosul, Master's Thesis, University of Mosul, 2011.
12.Ali Hussein Kazim, Urban Expansion and Its Effects on Agricultural Land: A Study in Babil Governorate, Master's Thesis, University of Babil, 2018.
13.Muhammad Abbas Abdul Zahra, Urban Transformations in Baghdad and Their Impact on Agricultural Land, Dar Al-Shu'un Al-Thaqafiyah, 2022.

14. Iraqi Ministry of Agriculture, The Reality of Agricultural Lands after 2003, Baghdad, 2021.
15. Al-Yasiri, Hassan Kazim, Urban Expansion in Iraq: Problems and Solutions, Najaf: Al-Ghari Modern Press, 2019.
16. Youssef Abdul Wahid, Agricultural Development and Economic Challenges, House of Cultural Affairs, Baghdad, 2015.

Terminants of Agricultural Land Conversion to Urban Housing in Iraqi Cities

Samah Ismaiel Najm
Al-Mustansiriyah University /College of Basic Education
ghassanjanah@gmail.com
07736247801

Abstract

In recent decades, Iraq has witnessed rapid urban expansion that has directly affected the spatial structure of its cities. The phenomenon of converting agricultural lands into residential uses has intensified due to multiple factors with economic, social, legislative, and administrative dimensions. This study aims to analyze the main factors influencing this conversion, focusing on population pressures, increased housing demand, weak enforcement of agricultural land protection regulations, and the economic benefits gained by landowners from converting their lands into residential units. The study also highlights the implications of this phenomenon on food security, the sustainability of natural resources, and the environmental balance within Iraqi cities. The research adopts an analytical-descriptive approach supported by statistical data and field studies to determine the interaction among these factors and their relative weight in driving the conversion process. The study concludes that urban sprawl over agricultural lands in Iraqi cities represents a strategic challenge requiring integrated urban and agricultural policies to curb its escalation and ensure sustainable urban and agricultural development.

Keywords : Agricultural Lands – Urban Conversion – Residential Development – Iraqi Cities – Urban Sprawl – Urban Sustainability.